نظام الجملة العربية وتباين المفاهيم حوله

أ.عبد العليم بوفاتح

جامعة الأغواط

تتضمن هذه المقالة بعضا من المفاهيم التي تباينت الآراء حولها فيما يتصل بالجملة العربية ، كما هو الشأن في قضايا الأصل والفرع والنوع ، وقضايا الإسناد والإفادة والتمام .. وما إلى ذلك ممّا كثرت فيه المسالك.. ونأمل من خلال هذه الأسطر أن نوضّح بعض الجوانب التي كثر فيها الاختلاف فيما يتعلّق بخصوصيات الجملة العربية.. والمقالة تتضمّن بعض الأفكار التي اجتهدنا في استقائها من الواقع اللغوي مراعين في ذلك ما رأيناه أصيلاً وصائباً من مصطلحات الأقدمين ومفاهيمهم..

*** الجملة والكلام والفائدة :**

إذا نظرنا فيما قاله إمام النحاة (سيبويه) في هذا الباب لم نجد لديه مصطلح (الجملة) إلاّ أنّنا نجده يمثّل لها فيما يستعمله من مصطلحات ، وذلك عند كلامه عن المسند و المسند إليه و المبني (أي : الخبر لأنه يُبْنَى على المبتدإ) والمبني عليه (أي : المبتدأ لأنه يُبْنَى عليه الخبر) و الكلام المستقيم و المحال ..و غير ذلك . وقد ربط هذه المصطلحات بدلالاتها متناولا أنماط الجمل وأشكالها المختلفة .

وفي مواضع أخرى من كتابه نجده يستعمل مصطلح (الكلام) للدلالة على الجملة . فالكلام المستغني عنده هو الذي يَحْسُنُ السكوت عند انتهائه لأنه يستقلّ بلفظه و معناه ، وتتحقق منه الفائدة في تبليغ المخاطَب. و هذا دليل على أنّ مصطلح (الكلام) الذي استعمله سيبويه يقابل مصطلح (الجملة المفيدة) وأمثلة سيبويه على الجملة المفيدة نوجزها فيما يلي :

1- كان عبد الله ← غير مستغْنٍ ← ليس كلامًا ← ليس جملة ← لأنه لا يحسن السكوت عليْه.

2- ضُرِبَ عبد الله ← مستَغْنٍ ← كلام ← جملة مفيدة ← لأنه يحسن السكوت عليه .

3- فيها عبد الله ← مستغْنٍ ← كلام ← جملة مفيدة ← لأنه يحسن السكوت عليه .

4- هذا عبد الله ← مستغْنٍ ← كلام ← جملة مفيدة ← لأنه يحسن السكوت عليه .

فمصطلح (الكلام المستغني) يعني به سيبويه (الجملة المفيدة التامة) وبهذا يكون سيبويه قد تناول (الجملة) بمصطلح (الكلام) و استعمل مصطلح (الاستغناء) دليلاً على الفائدة و التمام . [1]

وأمّا النحاة بعد سيبويه فقد اختلفوا في تحديد مفهوم الجملة والكلام إذ اعتبر بعضهم الجملة كلاماً ، كما يرى عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش وغيرهم .. وفرّق آخرون بينهما على أنّ الكلام شرطه الإفادة بالقصد وليست الجملة كذلك ، مما يجعل الجملة أعمّ من الكلام ، والكلام أخصّ منها . فيكون – على هذا – كل كلام جملة وليس العكس . وهذا ما نجده عند الرضي وابن هشام وغيرهما ..

1) – ينظر كتاب سيبويه : 1/25 - 26

وسواء أكانت الجملة هي ما يحسن السكوت عليه ، أم كانت تشمل الفائدة وعدمها ، أم كان الكلام أخص منها .. أم غير ذلك مما قالوا .. فإنّ ذلك لا يعنينا ههنا ، لأنّنا نودّ أن نشير إلى تمييز آخر بينهما استنتجناه من واقع استعمالنا للّغة . وهو أنّ مصطلح الجملة مصطلح لفظي شكلي يتّصل بالجانب التركيبي الظاهر أكثر من اتصاله بالمعنى . أمّا مصطلح الكلام فهو مصطلح معنوي يتّصل بالجانب الدلالي أكثر . فإذا قلنا : هذا كلام ، فإنّنا نوحي به إلى ما تتضمّنه الكلمات من المعاني والأفكار والأغراض . أمّا إذا قلنا : هذه جملة ، فإنّنا نشير بذلك إلى شكل الكلام ولفظه الظاهر لا إلى مضمونه ... وعلى هذا تكون الفائدة متصلة بالكلام لا بالجملة ..

ولا ينبغي أنْ يُفهم من كلامنا هذا أنّ الجملة لا تحمل معنى . وإنّما أردْنا أنْ نبيّن مجال استعمالنا لهذا المصطلح أوذاك . فإذا قلنا : هذه جملة فعلية أو اسمية ، فإنّنا لا نريد بذلك أنها لا تحمل معنى ، وإنّما نريد أنها تركيب فعليّ أو اسميّ ، دون التركيز على ما تحمله من معنى . ولا يحسُن أن نقول : هذا كلام اسمي وهذا كلام فعليّ .. إلاّ إذا كنّا نعني بالكلام هنا الجملة .

أمّا إذا قلنا : هذا الكلام مفيد ، فإننا نريد التركيز على المضمون، والاهتمام بما تحمله الجملة أو الجمل من المعاني .. ولا يحسُن أنْ نقول : هذه الجملة مفيدة .. إلاّ إذا كنّا نعني بالجملة هنا الكلام .

ونقول – بعبارة أخرى – إنّ مصطلح الجملة متعلق – من حيث الاستعمال اللغوي – بالبناء والشكل . أمّا مصطلح الكلام فهو متعلّق بالمضمون والدلالة . والكلام هو استعمال الجمل الاسمية والفعلية في التخاطب بتراكيبها وما تحمله من المعاني والدلالات .

وعلى هذا فإنّ الجملة قد تكون مفيدة وقد تنعدم فيها الفائدة ، لأنّ الجملة هي ظاهر الكلام وشكله الخارجيّ أو لنقُلْ إنها تحتوي على الكلام...

الكلام .. ولقد أخطأ – على التحديد الذي ذكرْنا [1] – مَنْ زعم أنّ الجملة هي الكلام ذلك أنه يخلط – منهجيّاً – بين الشكل والمعنى أوبين البنية والدلالة ، ويجعل الاثنين بمنزلة الشيء الواحد . وهذا غير صحيح في الواقع . فهما متّصلان اتّصالاً قوياً لكنّهما ليسا شيئاً واحداً ..

وقد صادفنا في هذا الُباب تعليقاً حسَناً للدكتور صالح بلعيد يوافق ما استنتجناه ، وهو قوله بأنّ " مستوى البنية الشكلية (الساكنة) للجملة يرتبط بالسياق الكلامي الفعليّ الذي تدخل الجملة فيه ، ويشترط فيه الإسناد ، وينصبّ الاهتمام فيه على البنية الشكلية للجملة ، وتمكّن دراسة هذا المستوى من معرفة الارتباطات النحوية بين الكلم . أمّا مستوى البنية الإخبارية (المتغيّرة) للجملة الذي يرتبط بالموقف أو الحال الذي يقال فيه الكلام فيشترط فيه توافر الفائدة . وهنا يكون الاهتمام مركّزاً على وظيفة الجملة الإبلاغية وتمكّن دراستها من معرفة ارتباط بنية الجملة النحوية (الساكنة) بالموقف الكلامي ، أي : الحال الذي ترتبط به. وقد ميّزت بين بنيتيْن نحويتيْن أساسيتيْن للجملة العربية : جملة الفعل والفاعل وجملة المبتدإ والخبر ولكلّ جملة أنماط نحوية أساسية ، وأنماط نحوية فرعية ... " [2]

فاستعماله لمصطلح : البنية الشكلية (الساكنة) يقابل الجملة من حيث هي تركيب لفظيّ ظاهر كما ذكرْنا آنفاً . واستعماله لمصطلح : البنية الإخبارية (المتغيّرة) يقابل الكلام من حيث هو معنى ودلالات متغيّرة بتغيّر المقام والسياق .. فهناك الجانب البنيوي الذي تمثله الجملة والجانب الدلالي الذي يمثله الكلام ...

---

1) – لا نريد التعرّض ههنا لآراء العلماء في الجملة وسنكتفي بالإشارة ؛ فقد رأى بعضهم– مثل ابن جني والرضيّ وابن هشام – أنّ الجملة أعمّ من الكلام وهو أخصّ منها إذْ شرطه الإفادة ، أمّا الجملة فتشمل ما أفاد (كالجملة الفعلية والجملة الاسمية في حال الاستقلال) وما لم يفدْ (كجملة الصلة وجملة الجزاء) ورأى آخرون– كالزمخشري وابن يعيش – أنّ مصطلح الجملة مرادف للكلام .. وكما اختلفوا في حدّها اختلفوا في عددها ..

2) – د/ صالح بلعيد : التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني – ديوان المطبوعات الجامعية – ابن عكنون – الجزائر .(1994) . ص 106 – 107 .

*** جدلية الجملة بين الاسمية والفعلية :**

من القضايا الجدلية العقيمة التي أثقلت كاهل اللغة ولم تسهم في تطوير مسيرتها ، ولم تقدّم لها خدمة علمية ترتقي بها إلى الأحسن .. ذلك الجدال حول اسمية الجملة أو فعليتها عندما يكون المسند فيها فعلاً مذكوراً عقب المسند إليه . كما في قولنا : زيد قام أو زيد يقوم . فلقد اختلف فيها البصريون والكوفيون منذ القرون الأولى إذ اعتبرها أهل البصرة جملة اسمية بالنظر إلى المبتدإ به الذي عمل فيما بعده لأن المعمول لا يتقدم على عامله . واعتبرها أهل الكوفة فعلية بالنظر إلى ما تضمّنه الإسناد من معنى .. ولا زلنا إلى اليوم مختلفين في هذه القضية دون أن نخرج منها بطائل إلاّ العمق في الجدال والعقم في النتائج .. بحيث بقي بعضنا على سمت أهل البصرة وهم الأكثر والأعمّ وشذّ آخرون ليأخذوا بمذهب الكوفة وهم الأقلّ .. وسنقوم في هذه الأسطر ببيان حقيقة الخلاف مرجحين ما نراه الأنسب مع إسناده بالدليل والله الموفق .

إنّ الذين أخذوا بمذهب البصرة انطلقوا – كما ذكرنا آنفاً – من عدم جواز تقديم المعمول على عامله ، وقد وجدناهم في غير ما مرّة يقدّرون عوامل لبعض المعمولات على الرغم من كونها مذكورة في الجملة ، فيعتبرون المذكور دالاً على العامل الحقيقي ، كما في قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره .. (الآية) ." إذ يرون أنّ لفظ (أحد) فاعل ولكن ليس للفعل الذي يليه ، إنما هو فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده ، فيكون التقدير عندهم : " وإن استجارك أحد استجارك ... " واستُغْنِيَ عن ذكْر الأول لوجود الثاني دالاً عليه مؤدّياً لمعناه .. أمّا الكوفيون فيرون أنّ الفاعل في الآية السابقة هو لفظ (أحد)نفسه متقدّماً على فعله ، ذلك أنّ الكوفيين أجازوا تقديم المعمولات على عواملها أخذاً بما يظهر في الجملة من معنى ..

وما يمكن ملاحظته والوقوف عليه في هذه المسألة – ويقاس عليها غيرها – هو أنّ البصريين قد التزموا منهجاً لفظيّاً وبقوا محافظين عليه على الرّغم ممّا كلّفهم من كثرة التقدير والمبالغة في القياس أحياناً . أمّا الكوفيون فإننا نراهم تارةً يتبعون منهجاً معيّناً لكنهم سرعان ما يخرجون عنه فهم لم يَثْبُتوا على منهج واحد في دراستهم للّغة ، وهذا ما أوقعهم في تناقضات عديدة ..

وإذا نظرنا إلى هذا المبتدإ (عند البصريين) أو الفاعل المتقدم (عند الكوفيين) وجدناه في الحالَيْن مسنداً إليه وعلى هذا يكون الإسناد شاملاً للابتداء والفاعلية كليهما ، كما بيّنّا في الصفحات السابقة .

إنّ المشكلة تكمن في الاختلاف في فهم اللغة وإيجاد التفسير المناسب لها ، ولا تكمن في اللغة نفسها . فسواء اعتبرتْ الجمل السابقة جملاً اسمية أو فعلية فإنّ عملية التخاطب والتفاهم بين الناس لا تتأثر لهذا الاعتبار أو ذاك .. وهذا ممّا يعطي المسألة أكثر ما تحتاج من الاهتمام والجدال الذي يؤخّر ولا يقدّم ولا يبني وإنما يهدم .

لقد اختلف القدماء بدافع العامل ورتبته بالنسبة إلى معموله كما ذكرْنا .. واختلف المحدثون بدوافع أخرى فأخذ بعضهم – ومأ أقلّه – برأي الكوفيين على اعتقاد أنه المنهج السليم الذي يراعي المعنى لا الشكل في دراسة اللغة . وأخذ البعض الآخر – وما أكثره – برأي البصريين على اعتقاد أنّ بنية اللغة وطبيعتها تقتضي هذا المنهج .

وإذ ا توخّيْنا الدراسة العلمية للّغة سلكْنا منهج البصرة المبْني على القياس العقلي والمنطق الرياضي الذي يُفضي إلى بناء القاعدة التي تمثل إطاراً علميّاً للتعامل مع اللغة ومنهجاً منظّماً لفهمها ، لكن علينا في الأخير أنْ نصل إلى الهدف ألا وهو فهم اللغة واستعمالها الاستعمال الصحيح . فإذا ما قصُرت هذه الدراسة وابتعد هذا المنهج عن تحقيق الهدف فلا فائدة من سلوكه عندئذ . و ليس من الإنصاف القول بأنّ النحاة لم يحققوا ذلك الهدف . بدليل ما كانت عليه اللغة في عصرهم من رقيّ وازدهار وحضارة .. فما القواعد في الحقيقة إلاّ

وسيلة للوصول إلى الهدف المتمثّل في فهم اللغة واستعمالها بالكيفية الصحيحة بل بالطريقة المثْلَى ..

*** مصطلح الجمل غير الإسنادية :**

يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه : " .. وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه . وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله . فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن لاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء ." [1] فسيبويه يأتي بأمثلة عن الجملة الاسمية عندما يذكر المبني عليه (أيْ : المبتدأ أو المسند إليه) و المبْني (أيْ : الخبر) ويأتي بأمثلة عن الجملة الفعلية عندما يذكر الفعل والفاعل ... وهي كلها جمل مفيدة فهو إذاً يتكلم عن الإسناد . وهذا يدلّ على أنّ الإسناد ضروريّ في الجملة ، ولا يمكن تصوّر جملة مفيدة لا إسناد فيها. وعلى هذا فليس من الصواب القول بأنّ هناك جملاً إسنادية وأخرى غير إسنادية والفائدة متحققة .

والجمل التي زعم بعض المحدثين أنها غير إسنادية [2] (وهي ما سمّوه بالخوالف من تعجّب ومدح وذمّ وأسماء الأصوات وأسماء الأفعال، وجملة النداء والقَسَم والتحذير والإغراء..) هي في الحقيقة جمل تتضمّن الإسناد إلاّ أنّ فيها إضماراً . والإضمار كثير في العربية ، بل إنه يمثّل جانباً أساسياً إلى جانب كونه ظاهرة جمالية فيها . وما دامت هذه الجمل تؤدّي معانيها المستفادة منها ، فبأيّ شيء تكوّنت هذه المعاني ؟ أليس بالإسناد ؟ بلى إنّ في

---

1) – الكتاب : 23/1

2) – ينظرمثلا : دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمان أيوب . ص 129 . وينظر أيضاً : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور عبد اللطيف حماسة . 97 وما بعدها .. وينظر غيرهما ..

التعجّب إسناداً نتبيّنه من تأويل صيغة التعجّب ، فقولنا : ما أكرم زيداً ، أو : أكرِمْ بزيد يُفْهم منه إسناد الكرم إلى زيد . كما يفهم أيضاً بتحويل الصيغة إلى : كرُمَ زيد .. وإنّ في أسماء الأفعال إسناداً ، فقول الشاعر : هيهات العقيق ، يُفْهم منه إسناد البُعْد إلى العقيق . كما يُفهم بتحويل الصيغة إلى : بَعُدَ العقيق .. وإنّ في النداء إسناداً ، فقولنا : يا عبد الله يُفْهم منه إسناد النداء إلى المتكلّم المنادِي لزيد ، ويُدْرك ذلك من خلال المنادَى (زيد) إذْ لا بدّ من وجود مُنادٍ يقوم بتوجيه النداء إلى زيد . ولا نلتفت إلى حركة الإعراب لنبطل ذلك بالقول إنّ رفع (زيد) وهو منادَى لا يوافق وقوع الفعل (أدعو) عليه . لا نلتفت إلى ذلك لأننا نقوم بتفسير دلالة التركيب من جهة التخاطب وما يُفهَم منه .. ولذلك قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : " ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله .. ومما يدلّك على أنّه ينتصب على الفعل ، وأنّ " يا " صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قول العرب: يا إيّاك، إنّما قلتَ:يا إياك أَعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار : يا و أيا و أيْ بدلاً من اللفظ بالفعل."[1] فقوله بأنّ هذه الحروف صارت بدلاً من الفعل يدلّ على أنّ الفعل المضمر ما هو إلاّ تفسير لبيان القصد من النداء. وقد أخذ بعض النحاة القدماء والمحدثين هذه الفكرة وتبنّوها مشيرين إلى أنّ العامل في الاسم المنادَى إنما هو حرف النداء لا الفعل المقدّر (أدعو) ولكنّ بعضاً من المحدثين الذين لم يطمئنّوا إلى فكرة العامل [2] – أو لنَقُلْ لم يُحْسنوا فهم حقيقتها — لم يروا في حرف النداء إلاّ أداة لتنبيه المنادَى ولفت نظره ليسمع صوت النداء ، وليس ثمّة من عملٍ لها . غير أنّ القول بعملها لا يتنافَى مع هذه الوظيفة لحرف النداء ولا يختلف معه القصد من هذا الأسلوب . وما دمنا نتكلم عن النداء والتنبيه ، فإننا نودّ أن نشير إلى أنّ النداء في الأصل يكون للعاقل مباشراً أم غير مباشر ، فإنْ كان المنادى غير عاقل فثمّة تنبيه لا نداء ، وإنما استعملوا مصطلح النداء لغلبة هذا الأسلوب في هذا الباب .

---

6) – الكتاب : 291 وما بعدها ..

7) – منهم مثلاً : الدكتور مهدي المخزومي (ينظر كتابه : في النحو العربي : نقد وتوجيه . ص 303) وغيره .

ولنعد الآن إلى علاقة حرف النداء بالمنادى ، فقد أشار الجرجاني في نظمه إلى أنّ الائتلاف يكون بين الاسم والفعل أو بين الاسمين أو بين الاسم والحرف . ومن هذا الائتلاف الأخير ما هو حاصل بين حرف النداء والاسم المنادَى . وعندما يتكلم الجرجاني عن الائتلاف فإنه – بلا شك – يشير إلى تمام المعنى وحصول الفائدة . إذْ لا ائتلاف بين كلمات لا تؤدي معنى مفيداً ..

*** الجملة بين الخبرية والإنشائية :**

وأمّا قولهم بأنّ جملة النداء أسلوب إنشائي يتحول بتقدير الفعل المحذوف إلى أسلوب خبري [1] ، فليس ذلك بحجّة ولا هو من المحظور في اللغة ، فالخبر يُفَسَّر [2] بالإنشاء ، وكذلك العكس. وكم في العربية من أساليب خبرية في ظاهرها إنشائية في معانيها ، وأخرى إنشائية في ظاهرها خبرية في معانيها . وهو في القرآن كثير أيضا فقوله تعالى : " للذّكَر مثل حظّ الأنثيين " خبر في ظاهره لكنّ معناه إنشاء يتمثل في الأمر ، بمعنى : أُعطُوا للذكر مثل حظّ الأنثيَيْن . وقوله تعالى : " ... كُتِبَ عليكم الصيام ... (الآية) " كذلك خبر في ظاهره إنشاء في حقيقته متمثلا في الأمر بمعنى : صوموا كما صام من قبلكم .. وهو أمر حقيقي يتضمّن التكليف بالقيام بالفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، وذلك هو شرط الأمر الحقيقي كما حدده البلاغيون واتفقوا عليه . وفي المقابل نجد قوله تعالى : " هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان " إنشاء في ظاهره بطريقة الاستفهام لكنّ معناه خبر يتمثل في النفي بمعنى : ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان. ذلك أنه استفهام بلاغي لا حقيقي إذْ ليس المراد به

---

8) – ينظر مثلاً : دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي . ص 34 (الهامش) .

2) – ما نريد التعبير عنه هو تفسير أسلوب بآخر ، ولم نرد القول بأنّه لا فرق بين الأسلوبيْن ، وهذا التنوّع في تفسير الخبر بالإنشاء أو العكس هو دليل على سعة العربية ، وهو من خصائصها وأسرارها .. وهو من الظواهر المتكررة في مواضع كثيرة من القرآن الحكيم ..

معرفة شيءٍ لم يكن معلوماً وقت الطلب.. ومثل هذا متداول في اللغة وكثير في القرآن الكريم..وهذه الظاهرة – إنْ شئنا – هي تحوّلٌ من البُنَى العميقة إلى البُنَى السطحية(في ضوء النظرية التوليدية التحويلية) ولكن على طريقة البلاغة العربية التي تمتدّ لغة الضاد في رحابها إلى آفاق واسعة من الاستعمال بحيث لا تحدّها القواعد المصنوعة ولا تحيط بها الضوابط الموضوعة . وهذه الأنماط التعبيرية كثيرة في العربية لا يدركها إلاّ مَنْ أُوتِيَ حِسّاً دقيقاً وفهماً عميقاً في تعامله مع أساليب العربية فوعَى حقائقها وفَقِهَ دقائقها .

فالمسألة إذاً تتعلق بتفسير الخبر بالإنشاء أو تفسير الإنشاء بالخبر، سواء أكانت هذه الأساليب على سبيل الحقيقة أم على سبيل المجاز.. وهذا لا يعني أنّ الخبر هو الإنشاء والإنشاء هو الخبر. إنما هو أمر تقتضيه اللغة ويتطلبه التخاطب للوصول إلى مقاصد الكلام ومعانيه وأغراضه المنشودة.. فإذا وُجِدَ السبيل إلى ذلك فما الحاجة إلى تضييق مجال العربية وما أفسحه. وما الحاجة إلى البحث في ما لا يزيد الأمر إلاّ تعقيداً وإمعاناً في الجدال العقيم؟

*** إعراب الجملة بين الإسناد والوظيفة :**

وهناك مسألة أخرى تتعلق بالإسناد والوظائف النحوية لعناصر الجملة . فهل يمكن الاكتفاء بتحديد ركني الإسناد لنقول إنّنا قد أعربْنا الجملة ، علْماً أنّ الإعراب هو الإفصاح والإبانة والإيضاح .؟

الحقيقة أنّ ذلك غير كاف لأنّ الإعراب يقتضي تحديد وظائف الكلمات ، والإسناد لا يشير إلى الوظيفة النحوية الإعرابية للكلمة بما يكفي للإبانة عنها ، وإنما يشير إلى المعنى إشارة عامّة غير دقيقة . ففي الجملة الاسمية يشمل المسندُ إليه (المبتدأ وأسماء النواسخ وغير ذلك ؛ ويشمل المسندُ خبر المبتدإ وخبر النواسخ وغير ذلك..) أمّا في الجملة الفعلية فيشمل المسندُ إليه (الفاعل ونائب الفاعل وغيرهما ، ويشمل المسندُ الاسم والفعل والصفة وما سمّوه بالخوالف وغير ذلك ..) وقد يكون المسندُ إليه جملةً وكذلك المسندُ .. وهكذا نرى تعميماً وإجمالاً لا ينفكّ معه الدّارس للعربية عن التساؤل عن وظيفة هذا العنصر أو ذاك في الجملة ،

وعن الأثر المعنوي الدقيق الذي يتركه فيها.كما أنّ نحاة العربية – على الرغم من استعمال المصطلحيْن في الشرح والوصف – لم يعمدوا إليهما في تحديد الوظائف النحوية بدقة ووضوح ، بل استعملوا مصطلحات أكثر دقّةً وإبانة عن المعنى والوظيفة التي يؤديها كلّ عنصر في الجملة بناءً على علاقته بالعناصر الأخرى . وهذه المصطلحات هي قولهم : مبتدأ ، خبر ، فعل ، فاعل .. وغيرها . فالمبتدأ هو الذي يُذْكَر ابتداءً قصد التنبيه عليه والإشارة إلى أنّه هو المتحدَّث عنه بما سيأتي بعده . وما سيأتي بعده وظيفته الإخبار عمّا سبق ذكْره ابتداءً ، وهذا الخبر مبنيٌّ على المبتدإ .. ثمّ إنّ الخبر لا يحمل معنى الإسناد وحسب ، وإنما يحمل علاوةً على ذلك معنىً آخر ، قد يكون الثبات كما في الأسماء وما ناب عنها ، ومنه قولنا : زيد كريم .. وقد

يكون التجدد كما في الأفعال . ومنه قولنا : زيد يُكْرم ضيْفَه [1] ..

وكذلك في الجملة الفعلية نجد المسند – وهو الفعل – يحمل معنى التجدد والحدوث مرةً بعد أخرى كما يقول الجرجاني . وهذا المعنى لا يتضمّنه اقتصارنا على القول بأنه مسند وكفى.. وهكذا مع بقية الكلمات التي تكون مسنداً أو مسنداً إليه ..

ومن هذا القبيل مثلاً ما اعتقده بعض المحدثين – وهم ينقدون النحاة في قضية العامل – من أنّ جملاً مثل : زيد قائم ، كان زيد قائماً ، إنّ زيدا قائم ، وغيرها ... هي جملٌ المسند والمسند إليه فيها شيء واحد لم يتغيّر ، وأنّ فكرة العمل هي التي سيطرتْ –كما قالوا – على أذهان النحاة فقالوا في الأول إنه خبر للمبتدإ ، وفي الثاني إنه خبر لكان ، وفي الثالث إنه خبر لإنّ .. إلى غير ذلك من مثل هذه الشواهد ..

ولكن غاب عن أذهان هؤلاء أنّ قولنا : زيد قائم فيه مجرد الإخبار عن المبتدإ (المسند إليه)في الزمن الحاضر أو المستقبل ، فهو تعلّق بالابتداء من أجل الإخبار المحض . أما قولنا :

---

1) – مثل هذه الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً هي اسمية عند البصريين وفعلية تقدم فاعلها عند الكوفين .. وهذه قضية أخرى جدلية لا يتسع المقام لها ههنا . وأيّاً كان الأمر فإنّ المسند فيها يبقى هو الفعل دائماً والمسند إليه هو (المبتدأ أو الفاعل).

كان زيد قائماً ففيه تركيز على الخبر (المسند) الذي تغيّر بدخول كان الزمانية (الناقصة) عليه ، فصار متعلّقا بها (أي بزمانها) وعلى هذا يكون الخبر ههنا (القيام) متعلّقاً بالزمن الماضي . وأما قولنا : إنّ زيداً قائم ففيه تركيز على زيد (المسند إليه) الذي تغيّر بدخول (إنّ) التأكيدية عليه ، فصار مؤكّداً ومتعلّقاً بها .. فيكون لدينا عندئذ في الجملة الأولى إخبار عن المسند إليه في الحال أو الاستقبال ، وفي الجملة الثانية تركيز على المسند (خبر كان) باعتبار أنه هو المتغيّر لربطه بزمن كان وهو الماضي، وفي الجملة الثالثة تركيز على المسند إليه (اسم إنّ) باعتبار أنه هو المتغيّر لربطه بدلالة إنّ وهي التوكيد .. فكم بين هذه الجمل الثلاث من فروق معنوية على الرغم من كون المسند والمسند إليه فيها ثابتيْن لم ينغرّا .. فهل بقي بعد هذا من قول بأنّ هذه الجمل متساوية ؟.

وعلى هذا النهج الذي بيّنّا نقيس بقية العناصر الأخرى في الجملة بحيث تأخذ وصفها بحسب موضعها من الجملة وتعلّقها بالعوامل أو غيرها . كما هو الشأن في الفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم كاد وأخواتها وخبرها ، واسم أدوات النفي وخبرها ... وغيرها . على أنْ يكون تحليل الجملة بناءً على ما تحمله من المعنى المتحقق من تعلّق الكلمات بعضها ببعض ، مع مراعاة طبيعة هذا التعلّق .

بعد هذا نخلص إلى أنّ الإعراب والإبانة عن المعنى وتحديد الوظائف النحوية لعناصر الجملة يقتضي استعمال المصطلحات التي تعبّر عن ذلك بدقّة ووضوح ، وهي تلك التي استعملها النحاة من الخليل وسيبويْه إلى ابن جني والجرجاني وسائر نحاة العربية إلى اليوم .. وهذا يعني العدول عن استعمال مصطلحي المسند والمسند إليه في الإعراب ، لأنه لا يمكن حصر الوظائف العديدة والمعاني المختلفة في مصطلحيْن اثنيْن (1). ولكنّ هذا لا يعني ترك استعمالهما نهائياً ، بل إنّ ثمّة مجالاً يُحْسُنُ استعمالهما فيه وهو مجال تحديد ركني الجملة

---

1) – وقد استعمل النحاة والبلاغيون مصطلح المسند والمسند إليه في الشرح و التوضيح لكنهم لم يعمدوا إليهما في الإعراب والوظيفة، إدراكاً منهم لهذا الفرق الذي بيّنّاه . فاستعملوا مصطلحات النحاة المعهودة كما ذكرنا .

سواء تمّ التصريح بهما أم لم يتمّ ، وذلك من أجل الربط بينهما وبيان تعلّق أحدهما بالآخر .. ثم يأتي الإعراب لتحديد هذا الترابط والتعلّق وذلك ببيان وظيفة هذين الركنيْن وما يؤديانه بدقة ، وهو ما لا يتحقق إلاّ باستعمال المصطلحات النحوية التي ذكرناها آنفاً ..

ولست أدري كيف ارتضى البعض تعدد أقسام الكلام بجعلها سبعة بدلاً من ثلاثة بحجة الدقة والتفصيل ، وعدل عن ذلك في باب الوظيفة فاكتفى بالمسند والمسند إليه دونما دقة أو تفصيل .؟

ولقد أشار الدكتور صالح بلعيد إلى أنّ " لفظ الإسناد أعمّ من لفظ الإخبار ، لأنّ الإخبار ما احتمل الصدق والكذب فلم ينطبق إلاّ على ما احتملهما ، والإسناد ينطبق على ما احتملهما وهو الخبر ، وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهي ، وما أشبه ذلك ممّا ليس بخبر . فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبراً . "[1] ونحن نوافقه في شطرٍ من كلامه ونخالفه في الشطر الآخر . فأمّا ما نوافقه فيه فهو عموم لفظ الإسناد وشموله مقابل خصوص لفظ الخبر ودقته . وقد دعّم هذا بقوله في الأخير بأنّ كلّ خبر مسند وليس العكس . ذلك أنّ الخبر له أنماط عديدة مختلفة كما بيّنّا سلفاً ، وكلّها تحمل صفة المسند .. أمّا ما نخالفه فيه فهو أنه أشار إلى هذه القضية في أثناء كلامه عن المبتدإ والخبر . فالخبر المقصود عنده إذاً هو خبر المبتدإ . وعلى هذا لا ينبغي الكلام ههنا عن الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ، لأنّ المرادَ بالخبر الذي يتصل بالمبتدإ هو إفادة حُكْمٍ معيّن قصْدَ إتمام المعنى وتحقيق الفائدة ، وليس مهمّاً أن يُنْظَر إلى جانب الصدق والكذب فيه . أو نقول بعبارة أخرى : إنّ المقصود بخبر المبتدأ هو ذلك اللفظ المبنيّ على لفظ آخر – سابق له في الأصل – تربط بينهما علاقة بطريق التلازم . ثمّ إنّ هذا الخبر يحمل الكثير من المعاني التي يُخبِر بها عن المبتدإ، والغاية من ذلك هي دائماً إتمام المعنى بحيث يحْسُن السكوت عليه . تلك هي وظيفة الخبر في الجملة الاسمية دونما اعتبار لصدقه أو كذبه في هذا الباب ..

---

1) – التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني . ص 102 .

وبناءً على ما سبق بيانه فإنّه لا ينبغي أنْ يُلتفتَ إلى ما يراه بعضهم من أنّ هذه المصطلحات (فعْل، مبتدأ، خبر ،.. . الخ) فيها خلْط بيْن المستويات اللغوية كالمستوى الصرفي والمستوى النحوي ... بحجة أنّ دراسة اللغة لا تفرض على الدارس دائماً أنْ يفصل هذا المستوى عن ذاك . ولا سيما اللغة العربية التي تتكامل علومها تكاملاً جليّاً لا سبيل إلى إنكاره إذا أُرِيدَ لها أنْ تُدْرَسَ وفْقَ ما يتلاءم مع طبيعتها التكاملية التي يكمن فيها جمالها ويتجلّى فيها رونقها . وقد كانت علوم العربية في أول أمرها علْماً واحداً متآلفاً كما نجد عند علماء العربية الأولين .. وليس من غير اللاّئق انْ يُجْمَعَ في دراسة العربية بيْن الصرف والنحو كما يجمَع بين النحو والبلاغة .. فكما أنّ النحو يلتقي مع البلاغة ويتقاطعان في كثير من القضايا والمسائل يمكن أنْ يلتقي النحو مع الصرف وأن يتقاطعا في كثير من القضايا والمسائل ، ومنها مثلاً تحديد نوع الكلمة أو جنسها إلى جانب وظيفتها ... فكل المستويات اللغوية – على اختلافها – تتّحد من أجل تحقيق الهدف الأساسي من اللغة ألا وهو التبليغ والإفهام .. ثمّ إنّ ذلك ممّا يتلاءم مع دراسة اللسان العربيّ المتميّز ..

*** الجملة والعلاقات الإسنادية فيها :**

قال بعض المحدثين في تعريف الجملة البسيطة بأنها ما اشتملت على علاقة إسنادية واحدة . وقالوا في المركبة بأنها ما اشتملت على أكثر من علاقة إسنادية . وهو تعريف يبدو منطقيا . لكنّنا إذا نظرْنا فيه مليّاً وتأمّلْنا معنى الإسنادوحقيقته وجدنا هذا التعريف يشوبه بعض الغموض.

أليس الإسناد هو القرينة المعنوية الأساسية وأنه يُفْهَم من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الجملة من ناحية المعنى ؟ بلى هو كذلك . وعليه فإنّ جملةً مثل قولنا : زيد أبوه قائم ، هي – على ما قرّروا – جملة مركبة لأنها تحتوي على علاقتيْن إسناديتيْن هما : إسناد القيام إلى الأب وإسناد قيام الأب إلى زيْد .. وما دام الإسناد مبنياً على المعنى فإنّه لا يمكن القول بأنّ ثمّة إسناداً بغير معنى . وانطلاقاً من هذه الحقيقة المنطقية واللغوية نتبيّن أنّ في الجملة السابقة إسناداً واحداً هو إسناد القيام إلى أبي زيد ؛ وأمّا إسناد الجملة : أبوه قائم إلى زيْد فهذا لا يدخل في إطار المعنى الذي تحمله الجملة . أو نقول – على الأقلّ – بأنه إسناد غير حقيقيّ . وفي هذه الحالة يكون لديْنا إسنادان : إسناد حقيقي مبنيّ على العلاقة المعنوية القائمة بين كلمة وأخرى . وإسناد غير حقيقي وهو الذي تُسْنَد فيه كلمة إلى أخرى بناءً على علاقة لفظية بينهما..أو لنقُلْ إنّ ثمة إسناداً معنوياً وآخر لفظياً..وبهذا الإسناد الثاني (إسناد جملة إلى زيد) يكون هؤلاء قد تناقضوا مع أنفسهم وخالفوا منهجهم (المعنوي) الذي اختاروه..ذلك أنّ المسند هو في الأصل وصف سواء أكان فعلاً أم غير ذلك..وأين الوصف في إسناد جملة إلى اسم ؟.

ثمّ إنّ الأخذ بمصطلح المسند إليه مثلاً هو تمسّك بالمعنى اللغويّ للإسناد وإهمال للمعنى الاصطلاحي الذي لا بدّ من مراعاته . فالفاعل في الاصطلاح اللغوي ليس هو الفاعل دائماً بالمعنى الاصطلاحي للفاعلية . إذ الفاعل في العربية – كما يقول ابن جني – ليس كلّ من كان فاعلاً في المعنى إذ يقول بأنّ " الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وأنّ الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندْتَ ونسبْت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم . وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء . " [1] فهو يقصد بالفاعل في العربية الفاعل الاصطلاحي النحوي (أي من جهة الوظيفة النحوية) ويقصد بالفاعل في المعنى الفاعل اللغوي (المنطقي) وهو المسند إليه . وقد أخذ الجرجاني من ابن جنى تسمية المسند إليه بالفاعل في المعنى في أثناء كلامه عن الجمل التي يكون فيها المسند فعلاً متأخراً عن المسند إليه كما في قولنا : زيد قام . أو : زيد يقوم .

وانطلاقاً من هذا يكون قول النحاة بأنّ هناك جملة كبرى تشتمل على جملة صغرى هو الأرجح من القول بوجود أكثر من علاقة إسنادية إذْ ليس في الجمل المركبة (الكبرى) – في الواقع – إلاّ علاقة إسنادية واحدة حقيقية . ومعنى مصطلح الجملة الكبرى هو أنّ هذه الكلمات الثلاث تؤدّي – بتعلّق كلّ منها بالأخرى – إلى تركيب جملتيْن متصلتيْن بواسطة الضمير العائد الذي يربط بينهما . والجملة الصغرى هي – بهذا التعبير – جزء من الجملة الكلّية التي سموها جملة كبرى . وهذه الجزئية دليل على قوة تعلّق هذه الجملة بتلك بحيث لا تنفصل الواحدة عن الأخرى ..

وتحتمل بعض الجمل عند النحاة أن تكون جملاً صغرى أوكبرى في آن . كما في قولنا : زيد حاضر أخوه . فإذا اعتبرنا لفظ (حاضر) خبراً للمبتدإ الأول (زيد) . واعتبرنا اللفظ (أخوه) فاعلاً لاسم الفاعل (حاضر) الذي يؤدي وظيفة الخبر للمبتدا الأول.. إذا اعتبرنا هذه العناصر كما ذكرْنا فالجملة اسمية صغرى (بسيطة) متكونة من مبتدإ وخبره ، والخبر فيها مفرد ... أمّا إذا اعتبرنا لفظ (حاضر) خبراً مقدّما للمبتدإ الثاني المؤخر الذي لفظه

---

1) – ابن جني : الخصائص . 185/1 .

(أخوه) فالجملة عندئذ اسمية كبرى (مركبة) متكونة من جملتين : الأولى اسمية صغرى وهي المبتدأ المؤخّر (أخوه) مع خبره المقدم (حاضر) . والثانية اسمية كذلك ولكنها كبرى وهي المبتدأ الأول (زيد) مع خبره الذي هو عبارة عن الجملة الاسمية المذكورة آنفاً (حاضر أخوه). والخبر في هذه الجملة الكبرى عبارة عن جملة .. وماذا يمكن القول في جملة مثل : زيد أخوه مضروب ؟ هل يُقال بأنّ لفظ (زيد) مسند إليه من غير أنْ يُسند إليه شيء في حقيقة الأمر ؟ أم هل يُقال بأنّ اللفظ (أخوه) مسند إليه من غير أن يُسند إليه شيء أيضاً ؟ باعتبار أنّ الذي أُسنِد إليه غير مذكور ، ذلك أنّ هناك شيئاً واحداً هو المسند ، وهو (الضرب) . وما دام زيد لم يقم بالضّرب فلم يُسند إليه شيء ؛ ومادام أخوه قد وقع عليه الضّرب فلم يُسند شيء إليه كذلك .. أم هل يجوز أنْ يُقال بأنّ ثمّة إسناداً وإنْ لم يقعْ ؟ فأين نحن من المعنى عندئذ ؟ أم أنّ اللجوء إلى الشكل في مثل هذه القضايا أنسب للدراسة مع أنّ لجوء هؤلاء إلى الإسناد كان انطلاقاً من نقدهم للدراسة (الشكلية) كما يزعمون؟

إنّ اللغة شكل ومعنى ، وهما – كما قال دي سوسور في وصفه للدال والمدلول– كوجهيْ الورقة الواحدة لا يمكن تمزيق أحدهما مع الإبقاء على الآخر سالماً . وعلى هذا فإنّنا نعتقد أنّ نحاة العربية لمّا سلكوا منهجهم – الذي وصفه بعض المحدثين بأنه شكليّ ، ووصفناه نحن بأنه منهج علميّ رياضيّ – كانوا أقرب إلى محاولة ضبط اللغة – وإنْ كانت اللغة أكبر وأوسع من أن تحيط بها القواعد وتحدّها الضوابط – ذلك أنهم جمعوا ما تشابه شكله وتقارب لفظه من غير أنْ يهملوا معناه ودلالته في أثناء دراستهم . فهل يُقْبَل أن يُتَّهَم النحاة بأنهم كانوا شكليين ولم يُراعوا المعنى ؟ فإنْ يكنْ هذا ، فكيف حظيت اللغة في كنفهم بتلك الرعاية والمكانة عندما كانت سيّدةً تؤْتَى في دارها وتُطْلَب الحضارةُ بجوارها ؟ كيف كان هؤلاء (الشكليون) الذين لا يراعون المعنى يتفاهمون فيما بينهم ؟ وكيف كانوا يفسّرون كتابهم العزيز ويكتشفون أسراره البيانية ؟ كيف كانوا يبدعون في شعرهم ونثرهم ؟ وبعبارة أخرى نقول : كيف كانت العربية قوية وجميلة وقادرة على استيعاب كل أشكال الخطاب ، ولا سيما الخطاب القرآني المعجِز ، إذا كانت شكلية لا قيمة فيها للمعنى؟

وفي نهاية هذه المسألة نقول بأنّ الذين اتُّهِموا بالإغراق في تفضيل اللفظ على المعنى في النقد واللغة — ومنهم الجاحظ مثلاً – ما كانوا في الحقيقة إلاّ مأخوذين بسحر اللفظ وقيمته ودوره في أداء المعنى ، وأنه بدون لفظ منتَقَى بعناية واهتمام لا يمكن الوصول إلى المعنى الذي يُراد التعبير عنه بدقّة .. وفي المقابل فإنّ الذين اتُّهِموا بأنهم أنصار المعنى الذين أعادوا إليه الاعتبار — ومنهم عبد القاهر الجرجاني مثلاً — ما كانوا في الحقيقة إلاّ مأخوذين بجمال المعنى وروعة القصد والدلالة الكامنة وراء هذا اللفظ أو ذاك .

فالفريقان ما هما في الحقيقة إلاّ فريق واحد ، وإنما الذي جعل الدارسين يميزون بينهما هو الاختلاف من حيث الجهة التي نظر منها كل فريق إلى اللغة .. وما دامت اللغة مبنية على تعلّق اللفظ بالمعنى والعكس ، فإنّ أحداً منهما لم يهمل اللفظ أو المعنى .

- **بين التعلّق والتعليق والعامل في الجملة :**

يتردد كثيرا مصطلح التعليق في الجملة ،إشارة إلى إرتباط عناصرها بعضها ببعض . والصواب أنْ يستعمل للدلالة على هذا الارتباط مصطلح التعلّق لأنه هو الأنسب . ذلك أنّ للتعليق مفهوماً آخر عند النحاة في باب ظنّ وأخواتها يدل على إبطال عمل هذه الأفعال من حيث اللفظ بالشروط التي وضعها النحاة كوجود هذه الأفعال بين مفعوليها أووجود حرف نفي بينها أو غير ذلك ممّا قالوا .. ونكتفي في هذا بالإشارة، ولْيُرْجَع إليه في موضعه من كتب النحو، لأنه ليس موضوعنا في هذا المقال. وإنما المراد الكلام عنه ههنا هو مصطلح التعلّق والتعليق وما بينهما من تباين..

ففيما يتصل بارتباط الكلمات بعضها ببعض في الجملة فإننا نجد الجرجاني يستعمل المصطلحيْن بمعنى واحد ، وذلك لأنهما يلتقيان من جهة أنّهما يتضمّنان وجود علاقة معيّنة بين كلمة وأخرى .. لكنّنا نرى أنّ التعلّق غير التعليق من حيث المفهوم اللغويّ . فالتعلّق يُراد به تلك العلاقة الطبيعية الموجودة بين عناصر الجملة من جهة الوضع اللغوي في الأصل . كتعلّق الخبر بالمبتدإ والفاعل بالفعل وتعلّق حروف مخصوصة بالاسم وأخرى بالفعل .. وغير ذلك . أي أنّ التعلّق مأخوذ من الفعل تعلّق يتعلّق ، ومن جهة الاشتقاق هو فعل لازم في الأصل – على الرغم من استعماله متعدياً في بعض الأحيان – وهذا اللزوم يشير إلى العلاقة الطبيعية التي ذكرناها، أي أنه لا وجود لتدخّل المتكلم في تغيير أصل الكلام ووضعه بناءً على قصد معيّن أراد أنْ يخالف به هذا الأصل وذاك الوضع .. أمّا التعليق فهو مأخوذ من الفعل علّق يعلّق، وهو فعل متعدٍّ في الأصل — على الرغم من استعماله لازماً في بعض الأحيان – وهذه التعدية تُشير إلى تدخّل المتكلم في الكلام لتوجيهه وجهةً معيّنةً . كأنْ يقيس شيئاً غير موجود في الأصل على ما هو موجود ، أويجتهد في إيجاد ما لم يكن موجوداً . فحيث يوجد هذا الاجتهاد فثمة تعليق . ومن ذلك أيضاً ما نراه لدى بعض الشعراء الذين يغيّرون وجهة الكلام إلى غير ما هو مألوف ، فيظهر لأصحاب اللغة شاذّاً مخالفاً للمعهود من كلام العرب. وهو ما نجد له مثيلاً عند الفرزدق الذي أتى في بعض شعره بما يوافق هواه وقصده هو

، دون سائر متكلّمي اللغة فأدّى ذلك إلى الخصومة بينه وبين النحاة وعلى رأسهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. ومن هذا الشعر مثلاً قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ** من المال إلاَّ مسحتاً أو مجلفُ (برفع مجلف)

وحينما سأله عبد الله بن أبي إسحاق (النحوي) عن السبب في رفعه لكلمةِ (مجلف) أجابه الفرزدق (الشاعر) قائلاً : " علينا أن نقول و عليكم أن تتأوَّلوا ." فمن هذا الجواب نتبيّن مظهراً من مظاهر التعليق من خلال تصرّف الشاعر في اللغة — وهو يحسن استعمالها وعلى دراية واسعة بها – على غير فهم النحويّ المتخصّص في دراسة اللغة وهو على دراية واسعة أيضاً باستعمال العرب للغة . وما مخالفة الشاعر للنحويّ في هذا الموضع – كما في غيره — إلاّ دليل على استعمال اللغة على غير طبيعتها المألوفة وطريقتها المعروفة . وذاك هو التعليق في أجْلَى صوره . ونخلص من هذا أنّ التعليق مرتبط بالاجتهاد في استعمال اللغة أو بالإبداع . ولذلك فإنّنا كثيراً ما نجده عند الشعراء والكُتّاب الذين يتصرّفون في اللغة . أو لنَقُلْ إنّ التعليق مجاله اللغة الإبداعية أمّا التعلّق فمجاله اللغة العادية ..

فالتعلّق إذاً هو الأصل والتعليق فرع عنه . لأنّ الأول هو ما تمليه طبيعة اللغة أمّا الثاني فهو ما يجتهد فيه مستعمل اللغة لغرض معين قد تقبله اللغة وقد يخرج عن إطارها المتعارف عليه بين المتكلمين بها .. وعلى هذا فقد يلتقي التعليقُ مع التعلّقَ إذا وافق سُنَن الاستعمال ، وقد لا يوافقه إذا خرج عن هذه السُّنَن ..

وأمّا العامل فهو في نظرنا ضرْبٌ من التعلّق النحوي باعتباره نابعاً من طبيعة اللغة أي أنّ العمل أمر طبيعيّ في اللغة أيّاً كان موقفنا منه أو تفسيرنا له. والذين يرفضون العامل في اللغة إنما يرفضون في الحقيقة استعمال هذا المصطلح، ويعارضون الفهم لهذه الظاهرة اللغوية لا الظاهرة في ذاتها . وعليه فإنّ العمل النحوي شيء موجود في اللغة سواء أخذنا بمصطلحه أم لم نأخذ به. وقد وجدْنا بعض الذين يعارضون فكرة العامل يستعملون مصطلحات مرادفة له كأنْ يقولوا : هذا الفعل مجزوم اقتضاءً للحرف (إنْ) وهذا الاسم مجرور اقتضاءً للحرف (مِنْ) إلى غير ذلك.. فهم لم يغيّروا إلاّ المصطلح من العمل إلى الاقتضاء. أمّا طبيعة العمل

فباقية لأنها جزء من اللغة نفسها .. وكذلك فعل ابن مضاء حين ثار على النحاة في رفضه قضية العامل. لكنه حام حول المسألة من كل جهة ولم يستطع أن يغيّر منها شيئا، بل لقد وصف أحمد أمين عمل ابن مضاء بالهدم إذ يقول : " أما الأسس التي بني عليها النحو مثل بنائه على العامل فلم يغيّر منه شيء ، نعم حاول ابن مضاء الأندلسي أن يغيّر ذلك ولكنه هدم ولم يبْنِ ." [1] وعندما نتتبّع آراء ابن مضاء نقف على كثير من الأفكار التي ابتعدت به عن طبيعة البحث النحوي ، فهو ينتقد فكْراً نحوياً علمياً رياضياً بفكْر فلسفي تارةً ودينيّ تارةً أخرى، على الرغم ممّا اشتملتْ عليه آراؤه من الأفكار المفيدة أحياناً، لكنها بقيت أفكاراً نظرية لم ترتق إلى مستوى التغيير من النظام النحوي العربي الذي أسّسه الأوائل انطلاقاً من السماع وهو الأصل. وكذلك هي بعض المحاولات التي جاء بها المحدثون فما هي إلاّ أفكار هشّة كثيرة التناقض والتضارب لأنها لم تنطلق من أساس علميّ ثابت ولم تؤلّف نظاماً متكامل الجوانب . بل إنّ بعضها لم يزد الأمر إلاّ تعقيداً ..

والخلاصة أنّ المفاهيم والمصطلحات يجب أن تنبع من اللغة ذاتها، وأن تكون انطلاقاً من الجهود السابقة لعلماء العربية الأوائل الذين كان لهم فضل السبق الذي قرّبهم من المنابع الصافية للّغة إذْ عاشروا المتكلمين على فطرتهم وسجيتهم وسليقتهم. أما القرون التالية لقرنهم فكلٌّ منها يزداد بُعْداً عن الأصل إلاّ من خلال ما ينقله الأوائل. وبين المتقدمين الذين استنبطوا القواعد والأحكام من اللغة ذاتها وبين من يلونهم إلى زماننا هذا فاصل يتمثّل في تلك القواعد المستنبطة. فلقد كانوا يستنبطون القواعد من النصوص اللغوية التي هي الأصل، أما نحن – ومثلنا كل من جاء بعدهم – فمرجعنا في كثير من الأحيان هو ما وضعوه من المصطلحات الأصيلة وما استنبطوه من القواعد والأحكام ..

---

1) – أحمد أمين : ظهر الإسلام : دار الكتاب العربي /ط5 _ 1388هـ/1969م) بيروت – لبنان – م2 ، ج4 / 210 – 211 .